

قطر تتجه نحو تأسيس هيئة تنظيم موحدة وبيئة تنظيمية وقانونية تعتمد أفضل الممارسات للخدمات المالية

للنشر الفوري

الدوحة، في 16 يوليو 2007

بأخذ اقتصاد قطر في التوسع بنسبة لم يسبق لها مثيل، ومن المتوقع أن يبقى على هذا المسار في السنوات القادمة. وأدى النمو الاقتصادي بطبيعة الحال إلى تزايد الحاجة إلى المنتجات والخدمات المالية. بالتالي، قامت حكومة قطر، استجابة منها إلى هذه الحاجة وإدراكاً منها للدور الذي يمكن أن تؤديه الخدمات المالية في تشجيع التنويع الاقتصادي، بإنشاء مركز قطر للمال عام 2005. وقد استقطب هذا المركز مؤسسات مالية ذات مستوى عالمي من خلال مجموعة من القوانين الحديثة وسلطة قضائية مرموقة وذات خبرة عالية، وهيئة تنظيمية معترف بها عالمياً وتعتمد أفضل الممارسات مستندة إلى نظام قائم على المبادئ وبيئة قوية وداعمة للأعمال والخدمات. وفي الوقت نفسه، تم تأسيس هيئة قطر للأسواق المالية في العام 2006 لتنظيم قطاع الأوراق المالية.

بناء على هذه الإنجازات الحديثة، يجري العمل الآن على ضمان أن كل المؤسسات المالية الفاعلة في قطر تعمل في بيئة خدمات مالية وقانونية عالية الجودة وبمعايير عالمية. ولتحقيق هذا الهدف، تتجه قطر نحو تأسيس هيئة تنظيم مالية متكاملة وموحدة تشرف على جميع الخدمات المصرفية، وتلك المتعلقة بالتأمين، والأوراق المالية، وإدارة الأصول، إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى. وستضم هذه الهيئة التنظيمية الجديدة الموارد البشرية الموزعة حالياً بين قسم الإشراف المصرفي ووحدة خدمات المستهلك المصرفية في مصرف قطر المركزي، وبين هيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. فتنشأ بالتالي مؤسسة واحدة، وتوضع، في الوقت المناسب، مجموعة من القواعد ذات مستوى عال تطبق على جميع المؤسسات المالية.

بهذه المبادرة، تتبع قطر نزعة عالمية تتجه نحو تكامل هيئات تنظيم مختلف الأنشطة والمنتجات المتصلة بالخدمات المالية. وتتوقع الحكومة القطرية فوائد كبيرة من هذه الخطوة، بما فيها شفافية أكبر وقدرة أوسع على الرؤية المسبقة في ظل نطاق مؤسسي مبسط، بالإضافة إلى فعالية أكبر من خلال حشد فريق عمل من اختصاصيي التنظيم النادرين، والقدرة على تكوين صورة شاملة عن المؤسسات المالية الفاعلة في مجالات مختلفة من الأنشطة المالية (مثل الأعمال المصرفية، والتأمين، وتداول الأوراق المالية، إلخ).

من المعروف أن أي هيئة تنظيم مالية ينبغي أن تحظى بثقة سوق الخدمات المالية والمستهلكين على حد سواء. لذلك، ستكون هيئة التنظيم القطرية الجديدة مستقلة تماماً، ويديرها مجلس إدارة مؤلف من خبراء قطريين ودوليين، في مجال تنظيم الخدمات المالية. ومن المتوقع تعيين مجلس إدارة مؤقت مع نهاية السنة، والذي من شأنه أن يعين سريعاً فريق الإدارة العليا. أما هيئات التنظيم القائمة حالياً، فقد ساهمت في انضمام عدد من الموظفين إلى عملية التكامل. ومن المتوقع أن ينتقل كل موظفي الهيئات التنظيمية القائمة إلى هيئة التنظيم الجديدة في بداية العام 2008.

إن اعتماد مجموعة مشتركة من القواعد العالية الجودة سيستمر في السماح للمؤسسات العالمية بالعمل في بيئة تنظيمية مألوفة فيحد بذلك من كلفة الامتثال بالنسبة إليها. كما سيسرّع أيضاً من تطور إدارة المخاطر وقدرات الامتثال بين المؤسسات القطرية مما يؤدي إلى تعزيز المنافسة في ما بينها، محلياً وفي الأسواق الخارجية. وستؤدي هيئة التنظيم الجديدة دوراً فعالاً في توجيه المؤسسات نحو هذا الهدف.

أما هدف الاتجاه نحو مجموعة مشتركة من القواعد فسيتم تحقيقه على مدى فترة أطول لإعطاء المؤسسات التي تحتاج إلى التأقلم مع المعايير التنظيمية الجديدة الوقت الكافي من أجل إرساء الموارد، والأنظمة، والتوجيهات بالشكل المناسب. ومن المتوقع أن تنتهي عملية انتقال المؤسسات المالية في العام 2010. ويمكن للمؤسسات المرخصة أن تستمر في مزاولة أنشطة تكون مخولة القيام بها طالما أنها تمتثل للنظام الجديد ضمن الفترة الانتقالية. وإلى حين إرساء نظام ترخيص جديد، تستمر المؤسسات التنظيمية القائمة في تلقي الطلبات والنظر فيها.

إن التزام قطر بإنشاء قطاع خدمات مالية جديد، وصلب، ومنظم بشكل جيد، ويؤمن خدمات ومنتجات نوعية محلياً وعالمياً، يضمن جهوزية البلاد التامة لمواجهة التحديات التي قد تعترضها مع نمو اقتصادها واستمرار تطور السوق المالية في المنطقة.

اقتباسات

علق سعادة وزير المال، يوسف حسين كمال، على هذه الخطوة قائلاً: "إن هذه المبادرة التي تهدف إلى إنشاء بيئة تنظيمية وقانونية تعتمد أفضل الممارسات لمجمل أنشطة القطاع المالي في قطر، تجسد التزام الحكومة في تطوير صناعة خدمات مالية مزدهرة. نحن متحمسون جداً لهذا العمل، ونتوقع أن نرى تغييراً جذرياً في جوهر القطاع المالي في قطر وتطوره في المستقبل القريب، مما سيجعل البلاد محوراً مالياً إقليمياً هاماً."

###

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.



لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتنجّه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com

ESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE